رواية ابن السَّرِي لـ«سنن ابن ماجه»

دراسة وصفية نموذجية

د٠ محمد بن عبد الله السريّع (*)

ملخص البحث:

يكشف هذا البحث النقاب عن رواية جديدة لكتاب «السنن» عن مؤلفه الإمام الحافظ ابن ماجه، لم يسبق أن أشير إليها في المصادر الحديثية.

يروي هذه الرواية عن ابن ماجه: أبو سهل أحمد بن محمد بن السَّرِيّ، وهو رجل غير معروف في مدوَّنات التراجم والتاريخ، لكن هذا لا يؤثر على الاستفادة من روايته؛ لأنها روايةُ كتابٍ مشهور، ولأن المحدِّثين اعتنوا بروايات رجالٍ غيرِ معروفين للكتاب نفسه، ولأن روايات «سنن ابن ماجه» لم تكن منتشرةً قديمًا إلا في بلاد فارس وما حولها.

وقد وقع في رواية ابن السري عشرات الزيادات والاختلافات والحذف مقارنةً بالرواية التي وصلت إلينا من الكتاب، وهي تضيف للكتاب في تحرير أسانيده ومتونه، وتورد تعليقاتٍ وتعليلاتٍ جديدة لابن ماجه وغيره.

ويوصي البحث باعتماد هذه الرواية في تحقيق الكتاب ودراسته، خصوصًا وقد نصَّ ابن السري على أنه سمعها من ابن ماجه في آخر حياته.

الكلمات المفتاحية:

سنن ابن ماجه، رواية الكتب، روايات الكتب الستة.

(*) قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

m.alsorayiea@qu.edu.sa

المقدمة

الحمدُ -غايةَ الجَهد- لله أهلِ الحمد، والصلاة والسلام بلا عدّ ولا حدّ على الموفي العهد، الحافظ الودّ، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه سادة الجدّ والمجد. أما بعد:

فقد عُني أئمة الإسلام وعلمائه بنقل سنة المصطفى ﷺ ونشرها، فعقدوا لذلك المجالس، وتداولوا لأجله المرويات، وصنَّفوا فيه المصنَّفات، ثم عُنوا بنقل هذه المصنَّفات وتحمُّلها وأدائها.

وقد اشتهرت رواية الكتب في التراث الإسلامي، خصوصًا كتبَ الرواية والإسناد، حتى صارت أسانيدُ الكتب فنًّا جديدًا له أصوله في السماع والرواية، والضبط والتقييد، والنقد والموازنة، وأصبح لتعدُّد روايات الكتاب أثر بالغ في ضبطه وتحريره[1].

وكثيرةٌ هي الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة التي تتابع رواتُها في مختلف طبقاتهم، لكن يبرز منها الأمهات التي تعدَّد آخذوها عن مصنِّفيها مباشرةً، كـ«الموطأ» للإمام مالك بن أنس، و«السنن» لأبي داود السجستاني.

ومما وقع فيه ذلك -أيضًا-: كتاب «السنن»، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ) -رحمه الله-، إذ بلَغَنا ذِكرُ ثمانية رواةٍ تحمَّلوا الكتاب منه، ورووه عنه، وإن لم يصل إلينا إلا روايةُ أحدهم فقط، ونقولٌ عن روايتين أخريين.

وقد وقفتُ على نسخة خطية نادرة من «سنن ابن ماجه»، ورد فيها الراوي عن ابن ماجه زائدًا على كل من ذُكر في المصادر التاريخية من الرواة، وسُمي فيها أبا سهل أحمد بن محمد بن السَّرِيّ.

---

(١) انظر: «تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره» لمحمد بازمول (ص٩٨-١١٨).

وإذْ وقعت في رواية ابن السري هذه مواضعُ عديدةٌ من الزيادة والحذف والاختلاف عن الروايات المعروفة للكتاب، ولم يجئ على ذكرها أحدٌ من الأئمة، مع ما لها من أثر، وما فيها من إضافةٍ علميةٍ حقيقيةٍ في ضبط نصوص الكتاب وتحرير إشكالاته، وإيراد ما لم يرد في غيرها من رواياتٍ وتعليلاتٍ وتعليقات، فقد ناسب أن يُفرد لهذه الرواية بحث خاص، للتعريف بها، والإشارة إلى ما تتضمَّنه من جديد.

وتتمثل المشكلة العلمية الداعية إلى إفراد هذه الرواية بالبحث في أسئلة أبرزها:

- هل يصح أن لـ«سنن ابن ماجه» راويًا يسمى أحمد بن محمد بن السري؟
- ومن هذا الراوي؟ وما أثر معرفته على حال روايته؟
- وما أبرز ما وقع في رواية ابن السري من الزيادة والحذف والاختلاف؟
- وما حال النسخة الخطية التي ضمَّت هذه الرواية؟

وتكمن أهمية الإجابة عن هذه الأسئلة في هذا البحث في:

- أن «سنن ابن ماجه» أحد الكتب الستة الأصول في علم الحديث النبوي، وهي الكتب التي لا بد أن تكون العناية بها أتمَّ ما تكون العناية ضبطًا وتحريرًا.
- أن هذه الرواية تتضمَّن فوائدَ نفيسةً في نقل الأحاديث وروايتها، ونقدها وتعليلها، وشرحها وتوضيحها.
- أنه لم يقف على هذه الرواية أحد من الأئمة السابقين ولا الباحثين المعاصرين -فيما أعلم-، ولم تُذكر عامة زياداتها واختلافاتها في بحوث العلماء في أسانيد الكتاب وألفاظه، ولا في تحقيقات الكتاب وشروحه.

ومن خلال ذلك يتبين أن البحث يهدف إلى ما يلي:

- التحقُّق من وجود رواية ابن السري لـ«سنن ابن ماجه».
- بحث حال ابن السري، وبيان أثر حاله على روايته.
- النمذجة لما وقع في رواية ابن السري من الزيادة والحذف والاختلاف.

- وصف النسخة الخطية التي تضمنت هذه الرواية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يعالج بمنهجين علميَّين:

١- **المنهج الوصفي:** بوصف البيانات والمعلومات التي تعطيها رواية ابن السري ومصادر التخريج والتراجم.

٢- **المنهج المقارن:** بمقارنة ما يرد في رواية ابن السري بما هو واقعٌ في روايات «السنن» الأخرى.

كما اقتضت طبيعة البحث أن يكون نموذجيًّا يقصد إلى النمذجة لا الاستقصاء، والتمثيل لا الحصر، مع شمول النماذج لغالب المخطوط أولًا ووسطًا وآخرًا.

وقد ناسب أن يكون عرض مادة البحث وفق التقسيم التالي:

- **مقدمة** (وفيها التوطئة لموضوع البحث، وبيان مشكلته، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته).
- **تمهيد** (وفيه الكلام على روايات سنن ابن ماجه).
- **المبحث الأول: الراوي** (وفيه الكلام على ابن السري وحاله).
- **المبحث الثاني: الرواية**، ويتضمن:
  - **المطلب الأول:** الإثبات (وفيه إثبات كون رواية ابن السري روايةً مستقلة عن روايات «السنن» الأخرى).
  - **المطلب الثاني:** الزيادات (وفيه تصنيف زيادات رواية ابن السري والنمذجة لها).
  - **المطلب الثالث:** الحذف (وفيه تصنيف ما حُذف من رواية ابن السري والنمذجة له).
  - **المطلب الرابع:** الاختلاف (وفيه تصنيف اختلافات رواية ابن السري عن غيرها والنمذجة لها).

- **المبحث الثالث: النسخة** (وفيه وصف النسخة الخطية التي تضمنت رواية ابن السري).
- **خاتمة** (وفيها نتائج البحث وتوصياته).

والله ولي التوفيق، وهو يهدي السبيل، وهو نعم النصير.

تمهيد

روى كتاب «السنن» عن مؤلفه الإمام الحافظ ابن ماجه القزويني جماعةٌ من أصحابه وتلاميذه، قال الرافعي: «والمشهورون برواية «السنن» عنه: علي بن إبراهيم القطان، وسليمان بن يزيد؛ القزوينان، وأبو جعفر محمد بن عيسى المطوعي، وأبو بكر حامد بن ليثويه؛ الأبهريان»[(١)].

ورواية القطان هي أشهر روايات الكتاب وأذيعها، وهي التي اتصلت بها أسانيده، وتُنُوقِلَت بها نُسَخه، وضُبطت بها غالب أطرافه ورجاله.

وقد تحصَّل للباحثين في ابن ماجه وكتابه[(٢)] ممن يُزاد على من ذكره الرافعي مَن يلي:

١- أحمد بن إبراهيم بن الخليل -جد الحافظ الخليلي-[(٣)].

٢- إبراهيم بن دينار الوراق[(٤)].

---

(١) «التدوين في أخبار قزوين» (٢/٤٩).

(٢) انظر: «منهج الإمام ابن ماجه» لفاضل الرقي (ص٧٣)، مقدمة تحقيق «السنن» لعصام هادي (ص١٧-١٨)، ولدار التأصيل (١/٥٣-٥٨).

(٣) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٢/٧٦٥)، «السنن» لابن ماجه، نسخة المكتبة السليمية بمدينة أدرنة التركية، برقم (٩٩٧) [٢٢٠أ].

(٤) انظر: «تحفة الأشراف» للمزي (١/٣٨٢، ٢/٣٦٢، ٣/٥٣، ٣٤٤، ٣٨٧... ومواضع عديدة)، «تهذيب الكمال» للمزي (٤/٣٣٠، ١٠/٤٦١، ١١/٣٠٠، ١٧/١٩٠، ٢١/٣٥٥... ومواضع أخرى).

٣- سعد بن محمد بن عبد الله البروجردي -الملقَّب بسعدون-[١].

٤- علي بن محمد بن إبراهيم الجعفري[٢].

ولم نقف على أكثَرَ مِن هؤلاء الرواة لكتاب «السنن» عن ابن ماجه، إلا أن الله يسر لي -بفضله- الوقوف على نسخةٍ خطيةٍ نفيسةٍ للكتاب، تنطوي على روايةٍ جديدةٍ يرويها راوٍ جديد، هو أبو سهل أحمد بن محمد بن السري، وفي روايته من المزايا ما يوجب إشهارها والتعريف بها، لتأخذ محلَّها اللائق في تحقيق الكتاب وضبطه ومقارنة رواياته -بإذن الله-.

(١) انظر: «النكت الظراف» لابن حجر العسقلاني (٣٥/٤، ١٧٤/٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤٦٣/١٢)، «الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة» لابن حجر (ص٧٣)، «السنن» لابن ماجه، نسخة المكتبة الأزهرية، برقم (٢٢٢٥) [٣٩ب، ٤٠أ، ٤١أ]. **تنبيه:** لم أقف على من عرَّف بسعدون تعريفًا صحيحًا من الباحثين الذين اختصوا بابن ماجه أو حققوا «سننه»، وقد وجدت ابن حجر قال في «الخصال» (ص٧٣): «قرأتُ في جزءٍ من رواية أبي شجاع سعدون بن محمد بن عبد الله -أحد من روى «سنن ابن ماجه» عنه-...»، فكناه ونسبه إلى أبيه وجده، ودلَّنا ذلك على أنه هو الوارد في إسنادٍ ساقه الرافعي في «التدوين» (٣٩٥/٣)، وفيه: «أبو شجاع سعدون بن محمد البروجردي [تصحف في المطبوع إلى: النردجردي]»، وهذا الرجل ترجم له أصحاب كتب الألقاب ببيان أن «سعدون» لقبٌ له، وأن اسمه: سعد، انظر: «منتخب من كتاب معرفة الألقاب للشيرازي» انتقاء ابن طاهر المقدسي (ص١٨٨)، «كشف النقاب» لابن الجوزي (٢٥٩/١)، «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (٣٦٦/١).

(٢) انظر: «السنن» لابن ماجه، نسخة المكتبة السليمية [٢٢٠أ].

المبحث الأول

الراوي

جاء إسناد النسخة في مطلعها بهذا النص: «حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن السَّرِيّ أبو سهل، قال: حدثنا محمد بن يزيد ابن ماجه...»[1].

وإذْ يكاد يستحيل تمييز الراوي الأدنى؛ لأن تركيبة «محمد بن أحمد» كثيرة الوقوع في كل الطبقات، فإن الذي قد يمكن تمييزه هو الراوي الثاني المرفوعُ نَسَبُه إلى جده، مع ذكر كنيته أيضًا.

غير أنني استفرغتُ ما وسعتُه من جهدٍ في البحث عن أي روايةٍ أو ذِكرٍ أو ترجمةٍ لهذا الرجل بهذا الاسم، فلم أوفَّق -للأسف- في ذلك، هذا مع ضرب الاحتمالات المختلفة، ككون الكنية تحريفًا عن جدٍّ ثانٍ، وكنسبة الرجل في المصادر إلى جدّه، إلى غير ذلك.

ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض من يشتبه بهذا الراوي، أو يُظن أنه تحرَّف عنه، لئلا يُتوهَّم أنه هو، فمن ذلك:

١- أحمد بن محمد بن السري، أبو بكر بن أبي دارم الكوفي (ت ٣٥٢هـ). وهذا مع مطابقة اسمه ثلاثيًّا للراوي عن ابن ماجه، إلا أنه غير مطابق له في الكنية، ثم لم يُذكر في ترجمته أنه روى عن ابن ماجه أو روى كتابَه، بل إن في طبقته تأخُّرًا يسيرًا عن إدراك ابن ماجه.

٢- (على فرض تحرُّف الجد إلى كنية) أحمد بن السري بن سهل، أبو حامد النيسابوري الجلاب (ت ٣٢٤هـ). وهذا يروي عن طبقة ابن ماجه، غير أن أحدًا لم يذكر روايته عنه، ولا وجدتُ من سمى والده محمدًا أو بيَّن أنه يُنسب إلى جده.

---

(١) [١ب].

٣- (على فرض تحرُّف الجد إلى كنية) أحمد بن سهل بن السري بن سهل، أبو بكر الهمذاني. وهذا شيخ من شيوخ الحافظ الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، فهو بعيد الطبقة عن أصحاب ابن ماجه.

٤- (على فرض الخطأ في اسم الجد) أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عباد، أبو سهل القطان (ت ٣٥٠هـ). وهذا مع مقاربة طبقته، واتفاق كنيته، إلا أنه لم يذكر في أجداده من اسمه «السري»، أو من يحتمل تحرُّف اسمه عنه، ولم يذكر أنه روى عن ابن ماجه أو روى كتابَه.

٥- (على فرض انقلاب الاسم) محمد بن أحمد بن السري، أبو بكر القرشي (حدَّث سنة ٣٩٨هـ). وهذا -مع أنه سمع الحديث بقزوين- متأخرٌ يسيرًا عن طبقة الرواة عن ابن ماجه، فضلًا عن اختلاف كنيته.

وعليه، فلا يخلو احتمالٌ من بُعدٍ متفاوت، ولم نجد بَعدُ للرجل ترجمةً يعوَّل عليها، فيبقى في حيّز الجهالة، لكن يستفاد من روايته طلبه للعلم، فقد روى في موضعين -كما سيأتي- عن الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق الصغاني (أحد شيوخ ابن ماجه)، وقد كان الصغاني نزل بغداد، فيحتمل أن ابن السري رحل إليه كما رحل إلى ابن ماجه بقزوين -إن لم يكن قزوينيًّا أصلًا-.

وعلى كل حال، فالجهالة في هذا المقام ليست ذات أثر، ولا بمانعةٍ الاستفادةَ من هذه الرواية، لأمور منها:

١- أن الرواية هنا رواية كتب ومصنفات، وليست رواية حفظ وضبط، فالعمدة فيها على انضباط أخذ التلميذ عن الشيخ، وصحة الكتاب، وعدم الانفراد بما لا أصل له، قال البيهقي: «ولهذا المعنى توسع من توسع في السماع عن بعض محدثي زماننا هذا، الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم، وهو أن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم قد

دُونت وكُتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث...، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، **فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلًا بحدثنا أو بأخبرنا**، وتبقى هذه الكرامة التي اختصت بها هذه الأمة إلى يوم القيامة»[1].

وقال السِّلَفي بعد أن ذكر السماع من الشيوخ الذين لا يفرقون بين صحيح السماع وسقيمه: «ومما يجب أن يعلم أن هذا كله توسلٌ من الحفاظ إلى حفظ الأسانيد، وإحياء أمهات المهمات من المسانيد، وإلا فالاحتجاج بهم وبرواية أمثالهم، مع علو حديثهم وقرب إسنادهم، ممتنعٌ جدًّا، إذ ليسوا من شرط الصحيح، اللهم إلا على وجه المتابعة، ولولا رخصة العلماء لما جازت الكتابة عنهم ولا الرواية، إلا عن قومٍ منهم دون آخرين»[2].

ولا شك أن رواية ابن السري لـ«سنن ابن ماجه» ليست انفرادًا بكتابٍ لا يُعرف، أو بأسانيدَ لم تُحفظ عن ابن ماجه فمن فوقه، بل هي روايةٌ لكتابٍ مشهورٍ متداول، يرويه جماعة من الرواة ممن يُعرف ولا يُعرف.

٢- أن الأئمة قد عُنوا برواياتٍ لـ«سنن ابن ماجه»، يرويها عنه رواةٌ بمثابة ابن السري في الجهالة، أو بنحوها.

فمن ذلك: احتفاء الحافظ المزي برواية إبراهيم بن دينار، وتكرُّر نقله عنها في تصويباته لما وقع في أصول رواية القطان، أو في بيان اختلاف أصحاب ابن

(١) «مناقب الشافعي» (٢/٣٢١).

(٢) «شرط القراءة على الشيوخ» (ص٥٤).

ماجه في بعض الألفاظ والعبارات، مع أن ابن دينار لا يُعرف بمزيد عدالةٍ وضبط، وغاية ما فيه أنه كان ورَّاقًا، وأنه ممن غسَّل ابن ماجه بعد وفاته(١).

ومن ذلك: أن الحافظ ابن حجر العسقلاني نقل مرارًا عن رواية سعدون لـ«سنن ابن ماجه»، مع أن سعدون غير معروف، بل مع أن ابن حجر نفسَه احتمل في موضعٍ آخر أنه يتحمَّل عهدةَ خبطٍ في أحد الأسانيد(٢).

٣- أن «سنن ابن ماجه» لم يكن متداولًا في الحواضر العلمية بالعراق والشام ومصر حتى نهاية القرن السادس الهجري، بل إن أول من ضمَّه إلى الكتب الستة ونشر العناية به هو الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)(٣)، ولذا فإن الحافظ ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) لم يُدخِل «سنن ابن ماجه» في كتاب أطراف السنن «الإشراف» إلا متابعةً لابن طاهر، وقال -مع ذلك- في مقدمته: «وإن كانت «سنن ابن ماجه» ليست لذي الاعتبار، ولا هي في الظهور عند الناس والانتشار، كهذه الكتب المعروفة في الأمصار، المتداولة بين أهل الأعصار»(٤).

وقد نتج عن ذلك أن كان رواة «سنن ابن ماجه» غير معروفين في مدوَّنات التراجم وطرق الرواية المشهورة، وإنما كانت معرفتهم في بلاد المشرق، قال ابن طاهر: «وهذا الكتاب وإن لم يشتهر عند أكثر الفقهاء، فإن له بالري وما والاها

---

(١) انظر: «التدوين» للرافعي (٥٠/٢). وقد ذكر ابن طاوس الرافضي (ت ٦٦٤هـ) في «الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف» (ص١٨٠) نسخةً نادرةً وقف عليها من «السنن»، ونقل عنها إجازةً كتبها إبراهيم بن دينار بخطه في شهر شعبان، سنة ٣٠٠هـ.

(٢) انظر: «الخصال المكفرة» (ص٧٣).

(٣) انظر: «إثارة الفوائد المجموعة» للعلائي (٢٤٠/١)، «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٤٨٧/١).

(٤) «الإشراف على معرفة الأطراف»، نسخة مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية بالمدينة المنورة، مجموعة المحمودية (٤٩٧) [٢ب].

من ديار الجبل وقوهستان ومازندران وطبرستان شأنًا عظيمًا، عليه اعتمادهم، وله عندهم طرق كثيرة»[1].

وبناءً على ذلك فإنه لا يُستغرب ورود روايةٍ لهذا الكتاب لا يُعرف راويها، بل هو أمرٌ تصَوَّره أئمة الحديث ونصُّوا عليه دون غضاضة، ولا يصح أن يُعَدَّ علةً تُرَدُّ بها الرواية.

وسيأتي في المبحث الثالث أن النسخة التي تضمَّنت هذه الروايةَ مشرقيةٌ كرمانية، وأنها منقولةٌ -احتمالًا- عن أصلٍ عتيق. وإنَّ وجودَ أصولٍ عتيقةٍ من هذا الكتاب في بلاد فارس وما قاربها، بروياتٍ غير مشهورة، لَأمرٌ قريبٌ محتمل.

**

(١) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (٢٨٢/١).

المبحث الثاني

الرواية

المطلب الأول: الإثبات

يقع في بعض نُسخ الكتب المسندة أن يقيّد الناسخ أو المالك إسنادَه بالكتاب، مع عدم مطابقته لإسناد النسخة التي نَقل الكتابَ منها، وكذلك فربما اختصر بعضُ النساخ الضعفاء الإسنادَ، فكتب بعضَ الأسماء من أوله فحسب، ووصلها باسم المؤلف، وقد يخطئ بعضهم في كتابة الإسناد أصلًا، ولا ينقله نقلًا صحيحًا.

ونظرًا لورود هذه الاحتمالات، فقد لزم التحقُّق من كون النسخة الخطية لرواية ابن السري تعبّر عن روايةٍ مستقلة، وأنها ليست نسخةً من رواية القطان -مثلًا- قُيّد بأولها اسمُ ابن السري خطأً.

ولا شك أن هذا لم يقع في أصل رواية ابن السري، بل هو من أوله إلى آخره عبارةٌ عن روايةٍ جديدةٍ للكتاب، مستقلةٍ عن رواية أبي الحسن القطان تمام الاستقلال. ويمكن إثبات ذلك من خلال ما يلي إجمالًا، ثم من خلال المطالب التالية تفصيلًا:

١- لم ترد في النسخة أيُّ زيادةٍ من زيادات أبي الحسن القطان على ابن ماجه، ولا ورد أكثرُ ما نقله عن ابن ماجه من تعليقاتٍ وفوائد وتعليلات.

٢- توجد في النسخة زيادات عديدة لم ترد في رواية القطان، منها زيادات كاملة للراوي عن ابن ماجه، وقد سُمِّي فيها «أحمد»، وهو اسم ابن السري، وأما القطان فاسمه «علي».

٣- حُذفت من هذه الرواية أحاديثُ وأبوابٌ وألفاظٌ ثابتةٌ في رواية القطان.

٤- وقعت اختلافات كثيرة بين هذه الرواية ورواية القطان في إثبات الكتب والأبواب وتقديمها وتأخيرها، وفي تغيير الألفاظ والجمل، وغير ذلك، بل وقع في هذه الرواية شيءٌ صرَّح القطان أن روايته بخلافه، وهو رواية «إسرائيل،

عن جابر، عن عامر» لحديث القلس يوم العيد[١]، فقد قال القطان: «وقع في كتابي: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر، وهو خطأ»، ثم أسنده على الصواب[٢].

٥- نصَّ راوي هذه الرواية على أنه سمع الكتاب من ابن ماجه بقزوين، سنة ٢٧٣هـ[٣]، ولم يرد ذلك في أي موضع من رواية القطان، ولم أقف على من ذكر تاريخ سماع القطان من ابن ماجه. وهذه ميزة كبرى لهذه الرواية، فإن تلك السنة هي التي مات ابن ماجه في شهر رمضان منها[٤]، فهي رواية متأخرة للكتاب أُخذت عن المؤلف في آخر حياته.

هذا، ويرد هنا احتمال آخر، وهو أن يكون السند ملفَّقًا، وأن هذه الرواية -في حقيقتها- هي رواية سعدون التي نقل عنها الحافظ ابن حجر مرارًا، استدلالًا باتفاق رواية هذه الرواية معها في عدة زيادات -كما سيأتي-.

ويمكن دفع هذا الاحتمال بأمرين:

١- وجود اختلاف تقديمٍ وتأخيرٍ في أحد المواضع بين الروايتين.

٢- وجود زياداتٍ لابن السري نُصَّ فيها على اسمه «أحمد» -كما سلف-، وهذا يؤكد أنه هو الراوي المباشر عن ابن ماجه، لا سعدون.

وأما رواية إبراهيم بن دينار، فإن من المستبعد كونها هي هذه الرواية، لوجود بعض الاختلافات بينها وبين ما نقله المزيُّ عنها[٥].

المطلب الثاني: الزيادات

---

(١) [١٣٣ب].

(٢) «سنن ابن ماجه» (ص٢٩٧).

(٣) [١٤٠ب].

(٤) انظر: «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسي (ص٢٤).

(٥) قارن: «تحفة الأشراف» (٣/٥٣، ٥/٤٣٤) برواية ابن السري [٣٦٩ب، ٣٥٢أ].

وقعت في رواية ابن السري لـ«سنن ابن ماجه» زياداتٌ عديدة، يمكن تصنيفها وفق الأصناف الآتية، بحسب النماذج المختارة للدراسة:

١- زيادات رواية:

والمراد بها: الزيادات التي يضيفها راوي الكتاب في الكتاب من غير روايته عن مؤلفه. وقد اشتُهرت منها نماذج كثيرة في أصول السنة النبوية، أبرزها زيادات أبي الحسن القطان على موضوع هذا البحث: «سنن ابن ماجه»[(١)]، ويحتمل أن لإبراهيم بن دينار زياداتٍ في روايته عن ابن ماجه أيضًا، فقد ذكرهُ المزيُّ في الرواة عن شيخٍ لابن ماجه[(٢)]، مما قد يشير إلى أنه أسند عنه عقب روايةٍ أو رواياتٍ لابن ماجه عنه في «السنن».

وأما ابن السري، فقد وقفت له على زيادتين زادهما في الكتاب، وهما كما يلي:

أ- وقع في النسخة أثناء باب «كم يصلي بالليل»: «نا أحمد، نا الصغاني، أخبرنا جعفر بن عون، أخبرنا أبو جناب[(٣)] الكلبي، نا عطاء، قال: دخلت أنا وابن عمر وعبيد بن عمير على عائشة وهي في خدرها، فقال عبد الله: حدثيني أعجب ما رأيت من رسول الله ﷺ...»، فذكر حديثًا فيه طول[(٤)].

ب- وقع في النسخة عقب باب «الميت يعذب بما نيح عليه»: «**الجلوس في المسجد للتعزية وإظهار الحزن**. حدثنا[(٥)] أحمد، [نا][(٦)] الصغاني، نا عبد الله بن

---

(١) جمعها د. مسفر الدميني في بحث مستقل، لكنها كانت في النشرات التي اعتمد عليها محدودةَ العدد، وزادت أضعافًا بعد صدور نشراتٍ لاحقةٍ اعتمدت على نسخٍ نفيسة.

(٢) «تهذيب الكمال» (١/٢٧٠).

(٣) في الأصل: «حُبَاب»، تصحيف.

(٤) [١٤٠أ-ب]. ورواية جعفر بن عون لهذا الحديث معروفة، ولم أقف على رواية الصغاني عنه في غير هذا الموضع.

(٥) عليها علامة حاشية، وكُتب مقابلها: «أخبرنا»، ويحتمل أنه تصويبٌ لقوله: «حدثنا»، أو هو إلحاقٌ بعد ذكر «أحمد» الآتي، ولكن تقدمت علامته سهوًا.

(٦) سقط من الأصل، ولا بد منه، بدلالة الزيادة السابقة التي فيها: «نا أحمد، نا الصغاني»، وقد مرَّ في التعليق السابق احتمال أنها أُلحقت في الحاشية، لكن تقدَّمت علامة الإلحاق.

صالح، عن معاوية بن صالح، حدثني يحيى بن سعيد، عن عمرة[١]، عن عائشة، قالت: لما أتى نعي زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة جلس رسول الله ﷺ يُعرف في وجهه الحزن وأنا أنظر إليه من صِير الباب...»[٢].

وإذن فكلا هاتين الزيادتين من رواية «أحمد، عن الصغاني»، والصغاني هو الحافظ المشهور أبو بكر محمد بن إسحاق (ت ٢٧٠هـ). ولا يمكن أن يكون صاحبُ الإسناد هنا ابنَ ماجه؛ لأن الصغاني من شيوخه[٣]، ومات قبله بثلاث سنين فقط، فيبعد أن ينزل ابن ماجه فيروي عن رجلٍ عنه. وليس في إسناد الكتاب من اسمه «أحمد» ويحتمل الرواية عن الصغاني إلا ابن السري لا غير، فهو صاحب الزيادتين إذن.

٢- زيادات أحاديث:

زادت رواية ابن السري أحاديث يرويها ابن ماجه، لم تقع في رواية القطان، وبعضها مستدركٌ في حواشي بعض النسخ، فمن ذلك:

أ- حديث محمد بن معمر، عن روح، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، في الوصية. لم يقع هذا الحديث في أصول رواية القطان المعتمدة كلها، ولا ذكره المزي في «تحفة الأشراف»، ولا استدركه عليه ابن حجر في «النكت الظراف»، لكنه وقع في بعض المطبوعات القديمة للكتاب، فأدرجتْه بعض التحقيقات الحديثة، وحذفتْه بعضها[٤]. وهو ثابت في رواية ابن السري[٥].

---

(١) في الأصل: «عُمَر»، والصواب المثبت.

(٢) [١٦٥ب]. ورواية معاوية بن صالح لهذا الحديث معروفة، ولم أقف على رواية عبد الله بن صالح عنه في غير هذا الموضع.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٧/٢٤).

(٤) أُدرج في طبعة دار الصديق (٢٧٠٢) محافظةً على الترقيم، وحُذف من طبعة دار التأصيل (٧١/٣)، وأخذ محققوها في المقدمة (٧٦/١، ٧٨) على من سبقهم إثباتَه.

(٥) [٢٧٩أ].

ب- حديث علي بن محمد، عن وكيع، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أنس، في غُسل النبي ﷺ من نسائه. قال المزي: «هذا الحديث ليس في رواية أبي الحسن القطان -فيما قيل-، ولا في رواية إبراهيم بن دينار، ولم يذكره أبو القاسم»[(١)]، ولم يقع الحديث إلا في حاشية نسخةٍ من نُسخ رواية القطان[(٢)]، وفي المطبوعات القديمة. وهو ثابت في رواية ابن السري[(٣)].

ج- قيَّد ابن حجر في حواشي نسخته من «السنن» زياداتِ رواية سعدون عن ابن ماجه، وهي أحاديثُ يرويها ابنُ ماجه عن شيوخه، ولم تقع في رواية القطان. وقد ذكر ابنُ حجر في بعضها أنه وقف عليها في نسخةٍ صحيحةٍ مقروءةٍ على سعدون[(٤)]، ووقفتُ على نقلٍ لهذه التقييدات عن خط ابن حجر، وهي ١٢ رواية[(٥)]. وقد ألحقتْ بعضُ المطبوعات هذه الزيادات من نُسَخٍ ملفَّقةِ الرواية، ومِن ومِن ذِكر المزي لها في «تحفة الأشراف»، فاختلطت برواية القطان. وكل هذه الزيادات ثابتٌ في رواية ابن السري متابعةً لسعدون، مع تقديمٍ وتأخيرٍ في أحد المواضع[(٦)].

٣- زيادات تعليقات وتعليلات:

وقعت في رواية ابن السري تعليقات عديدة، منها لابن ماجه، ومنها لغيره، ولم تقع في الروايات الأخرى للكتاب. فمن ذلك:

---

(١) «تحفة الأشراف» (٣٨٢/١).

(٢) انظر: «سنن ابن ماجه» وحاشية محققه (٥٨٩).

(٣) [٦٠أ].

(٤) وقال في «النكت الظراف» (٣٥/٤) -بعد ذكر أحد هذه الزيادات-: «رأيته في رواية سعدون عن ابن ماجه، في نسخة صحيحة مجودة، وفيها عدة أحاديث في الطهارة لم أرها في رواية غيره».

(٥) «سنن ابن ماجه»، نسخة المكتبة الأزهرية [٣٩ب، ٤٠أ، ٤١أ].

(٦) [٥٦ب، ٥٧أ-٥٨أ، ٥٩أ-ب].

أ- ذكر ابن ماجه اختلافًا على عبد الملك بن عمير في حديث «ما شاء الله وشاء محمد»، فساقه من حديث سفيان بن عيينة، عن عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، مرفوعًا، ثم ساقه من حديث أبي عوانة، عن عبد الملك، عن ربعي بن حراش، عن الطفيل بن سخبرة -أخي عائشة لأمها-، مرفوعًا. ولم تزد رواية القطان في النقل عن ابن ماجه على ذلك[1]، وأما ابن السري فوقع عنده عقب الإسنادين: «قال محمد بن يزيد ابن ماجه: الحديث هو هذا». وهذا ترجيحٌ نفيسٌ من ابن ماجه للوجه الثاني عن عبد الملك بن عمير، تنفرد به هذه الرواية، ويضاف إلى ترجيحات الأئمة لهذا الوجه، كالبخاري، وإبراهيم الحربي، والبزار[2].

ب- أسند ابن ماجه حديثًا في الشفعة عن محمد بن يحيى وعبد الرحمن بن عمر، قالا: حدثنا أبو عاصم، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

ثم أسنده عن محمد بن حماد الطهراني، عن أبي عاصم، به، قال: «نحوه»، ثم قال: قال أبو عاصم: سعيد بن المسيب مرسل، وأبو سلمة عن أبي هريرة متصل[3].

وقد ورد ذلك في رواية ابن السري، لكن وقع قول أبي عاصم داخل الإسناد مذكورًا فيه النبي ﷺ، وسيق متنه تامًّا، ثم زاد ابن السري: «قال ابن ماجه: ضَبَط الطهرانيُّ عن أبي عاصمٍ وأجاد»[4]، وهي كلمة نفيسة في ترجيح رواية الطهراني وبيان إتقانها.

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٢١١٨).

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦٤٦/٥)، «منتقى من كتاب النهي عن الهجران للحربي» انتقاء ابن طولون (ص٣٩٧)، «مسند البزار» (٢٥١/٧).

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٤٩٧).

(٤) [٢٥٧ب].

ج- أسند ابن ماجه حديث «الجنازة متبوعة» من طريق يحيى بن عبد الله التيمي، عن أبي ماجدة الحنفي، عن ابن مسعود، مرفوعًا(١). ووقع في حاشية رواية ابن السري: «قال الشيخ: والصواب: يحيى بن عبيد الله»(٢). ولم يتعيَّن لي الشيخ المذكور، ولا وقفتُ على من صوَّب أن اسم والد يحيى «عبيد الله»، لكن ذلك موافق لإسنادٍ أسنده ابن ماجه من وجهٍ آخر عن يحيى(٣).

د- أسند ابن ماجه حديث جابر بن عبد الله قال: ما أباح لنا رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر في الصلاة على الميت. وجاء بعده في رواية القطان: «يعني: لم يوقت»، دون نسبةٍ إلى أحد(٤). وأما في رواية ابن السري فجاء في حاشية الحديث: «ثنا عبدالرحمن، ثنا أحمد بن سليمان، قال: سمعت إسحاق -يعني: ابن راهويه- يقول في قول جابر: «ما أباح لنا النبي ﷺ ولا أبو بكر»: أي: لم يوقتوا توقيتًا في الدعاء يقتصر عليه فلا يزيدونه»(٥). وتكمن أهمية هذا التعليق في كونه منقولًا عن الإمام إسحاق بن راهويه، وهو أحد أعلام فقه الحديث ومعرفة معانيه وأحكامه.

ولم أقف على تعيين «عبد الرحمن» شيخ صاحب الزيادة، لكن يظهر -والله أعلم- أن المراد به: عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقد جاء في آخر الزيادة الثانية من زيادتي ابن السري عن الصغاني -السابق ذكرهما-، بعد قوله: «وأنا أنظر إليه من صير الباب» ما يلي: «قال أبو محمد بن حاتم: فدل قول عائشة -فيما قالت: «وأنا أنظر من صير الباب» أن جلوس النبي ﷺ كان في المسجد؛ لأنها لم

(١) «سنن ابن ماجه» (١٤٨٤).
(٢) [١٥٤أ].
(٣) «سنن ابن ماجه» (١٦٠٩).
(٤) «سنن ابن ماجه» (١٥٠١).
(٥) [١٥٦أ].

تسطع أن تراه من صير الباب إلا في المسجد، لأن باب حجرتها كان يلي المسجد».

وهذه زيادة نفيسة في وجه الاستنباط من الحديث، وهكذا وقع في النسخة: «أبو محمد بن حاتم»، ولم أقف على أحدٍ يطلق عليه ذلك، وإنما هو أبو محمد بن أبي حاتم، حيث سقط لفظ الكنية، وهو سقطٌ معتاد في هذه التركيبة(١).

وأما شيخ عبد الرحمن، وهو أحمد بن سليمان، فمن الواضح أنه تحريف عن: أحمد بن سلمة، وهو النيسابوري، أحد أصحاب ابن راهويه وشيوخ ابن أبي حاتم المشهورين، وقد نقل عنه ابن أبي حاتم كثيرًا من مسائل إسحاق وأقواله(٢).

وإذا ترجَّح ذلك، فمن المحتمل أن هاتين الزيادتين عن ابن أبي حاتم ليستا لابن السري، بل للراوي عنه، وهو «محمد بن أحمد»، ذلك أن ابن السري يروي مباشرةً عن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، فهو في طبقة ابن أبي حاتم نفسِه الذي يروي عن أبيه (ت ٢٧٧هـ) وغيره، ومن المستبعد أن ينقل عنه ابنُ السري في الكتاب، وإنما يحتمل أن الناقل عنه هو تلميذٌ لهما، والله أعلم.

هـ- أسند ابن ماجه حديث ابن مسعود قال: اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر... الحديث. وليس في رواية القطان زيادة على متنه(٣)، وأما في رواية ابن السري فوقع عقبه: «قال أبو عبد الله: قال سفيان: هذه شركة بغير مال»(٤). ولا بد أن أبا عبد الله هو ابن ماجه، إذ لم يسبق في الإسناد من يكنى بهذه الكنية ويمكن أن يكون هو القائلَ سواه، وسفيان هو الثوري، فالكلمة معروفة عنه، وقد

---

(١) انظر -مثلًا-: «تاريخ دمشق» (٧/٤٧، ١٠٧/٥٥)، «بيان الوهم والإيهام» (١٥٠/٥).

(٢) انظر -مثلًا-: «تقدمة المعرفة للجرح والتعديل» (٢٢١/١، ٢٩٣)، «الجرح والتعديل» (٤٨٧/٢)، «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٣٥٢، ٩٣٧).

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٢٨٨).

(٤) [٢٣٦أ].

أوردها إسحاق بن منصور الكوسج -شيخ ابن ماجه- في مسائله للإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه[١]. وأما نقل ابن ماجه لها عنه فهو موضعُ الأهمية هنا.

و- أورد ابن ماجه حديث: «وإذا شيك فلا انتقش»، وليس في رواية القطان زيادة على متنه[٢]، وأما في رواية ابن السري فوقع فيه عقب الحديث مباشرةً غيرَ منسوب إلى قائل: «يعني: إذا دخل الشوك في رجله لم يجد منقاشًا يخرجه»[٣]. وهو تفسير يحتمل أنه لابن ماجه نفسه.

٤- زيادات ألفاظ:

لا تخلو رواية ابن السري من زياداتٍ في الألفاظ والعبارات، وتكون أحيانًا ذات أثرٍ بالغ، ومن نماذج ذلك ما يلي:

أ- ذكر الحافظ عبد الغني المقدسي أن ابن ماجه روى عن يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي[٤]، ونقل ابن حجر عن المزي قوله: «لم أقف على روايته عنه»، ثم تعقبه بأنه وجد ذلك «في نسخة صحيحة عتيقة جدًّا» من السنن، وأنه وقع في نُسَخٍ أخرى: «محمد بن يحيى»[٥]، وهذا ما وقع في عامة نسخ «السنن» ومطبوعاته[٦]، أما رواية ابن السري فقد زِيدَ فيها: «يحيى بن»[٧] -كما نقل ابن حجر عن النسخة الصحيحة-، ولعله كان ينقل عن رواية سعدون، فقد وصف نسختَها بالصحيحة في مواضع أُخر.

---

(١) (٢٢٢٢).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٤١٣٦).

(٣) [٤٣٢ب].

(٤) «الكمال في أسماء الرجال» (٣٦١/٩).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٥٩٢/١٤، ٥٩٤).

(٦) «سنن ابن ماجه» (٤٤٥).

(٧) [٤٦ب].

ب- أسند ابن ماجه حديثًا لخالد بن الحارث، جاء في متنه: «فينادى على رؤوس الأشهاد -قال خالد: في «الأشهاد» شيء من انقطاع-»[1]. وليس هذا الكلام واضحًا تمام الوضوح، لكن جاء في رواية ابن السري: «قال خالد بن الحارث: في «الأشهاد» شيء من انقطاع؛ لم يفهمه كما يشتهي خالد»[2]، فزادت العبارة توضيحًا لكون المراد أن خالدًا لم تتضح له قراءة الكلمة بسبب انقطاعها في كتابه.

٥- زيادات تبويبات:

مرَّ في إحدى زيادتي ابن السري عن الصغاني ذكر باب «الجلوس في المسجد للتعزية وإظهار الحزن»، وهو باب جديد ليس في رواية القطان.

وكذلك وقع في آخر كتاب الأشربة تبويب نصُّه: «الشرب من ثلمة القدح»[3]، لكنه لم يورد تحته شيئًا، وذكر الناسخ أنه وقع بياضًا في أصله، فيحتمل أنه تبويبٌ لابن ماجه، أو للراوي عنه.

المطلب الثالث: الحذف

حُذفت في رواية ابن السري بعض الكلمات والعبارات، وقد يكون حذفها أجود من إثباتها في بعض الأحوال، ومثال ذلك:

أ- أسند ابن ماجه حديثًا موضوعًا يرويه محمد بن سعيد بن حسان المصلوب، وليس له عنده غيره[4]، وقد وقع في بعض نُسَخ الكتاب بعقبه: «قال أبو إسحاق[5]: هذا حديث ضعيف. وأمر أن نضرب عليه. وقال: محمد بن سعيد بن

(١) «سنن ابن ماجه» (١٨٣).
(٢) [٢٢أ].
(٣) [٣٥٥ب].
(٤) «سنن ابن ماجه» (٥٥).
(٥) هكذا في النسخة، وكذلك في نقل السندي في «حاشيته على ابن ماجه» (٢٨/١)، ولم أتبيَّن أبا إسحاق هذا، على أنه سيُسند في تتمة كلامه عن أبي حاتم الرازي، فيحتمل إذن أن صوابه: أبو الحسن، وهو القطان راوي «السنن» عن ابن ماجه، فإن روايته عن أبي حاتم كثيرة شهيرة.

حسان زنديق...»[١]. وهذا الحديث محذوف في رواية ابن السري[٢]، ولا يبعد أن ابن ماجه حذفه آخر أمره، فقد مرَّ في المطلب الأول أن رواية ابن السري من آخر الروايات عنه.

ب- أسند ابن ماجه حديثًا لليمان بن عدي، قال: «حدثني الزبيدي محمد بن عبد الرحمن»، كذا وقع في نسخ الكتاب، وصُوِّب في حواشي بعضها إلى «محمد بن الوليد»[٣]، وهو ما جزم بتصويبه المزي[٤]. وقد جاء في رواية ابن السري قولُ اليمان: «حدثني الزبيدي» -فقط-، بحذف اسمه[٥]، فزال الإشكال، وانصرف إطلاق هذه النسبة إلى محمد بن الوليد لا غير.

ج- حُذفت من رواية ابن السري بعض التبويبات، مثل: باب «عدد سجود القرآن»[٦]، وعنوان «أبواب صلاة التطوع»[٧]، و«أبواب قيام الليل»[٨]، وغيرها.

المطلب الرابع: الاختلافات

لا بد عند تغيُّر رواة المصنفات من اختلاف رواياتهم غالبًا، وإذْ كانت رواية ابن السري روايةً مستقلة، فقد برزت فيها اختلافاتٌ عديدةٌ عن الروايات الأخرى، خصوصًا الرواية المشهورة: رواية القطان.

وقد تنوعت هذه الاختلافات على أضرب، أبرزها ضربان:

١- التقديم والتأخير:

---

(١) «سنن ابن ماجه»، نسخة المكتبة الأزهرية [٦أ].

(٢) [٨ب].

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٣٦١).

(٤) انظر: «تحفة الأشراف» (٤٧/١١).

(٥) [٢٤٣ب].

(٦) [١٠٦ب].

(٧) [١١٥ب].

(٨) [١٣٤ب].

ويقع ذلك في الأبواب، كما قُدِّم في رواية ابن السري باب «صلاة الحاجة» على باب «صلاة الاستخارة»[١]، وقُدِّم باب «النهي عن كسر عظم[٢] الميت» على باب «من مات مريضًا»[٣]، خلافًا لرواية القطان في ذلك[٤].

ويقع في الأحاديث، كما قُدِّم في رواية ابن السري حديث نبيط على حديث قيس بن عائذ في باب «الخطبة في العيدين»[٥]، خلافًا لرواية القطان[٦].

ويقع في الألفاظ، كما جاء في باب «كم يقصر المسافرُ الصلاةَ...»[٧]، بتقديم بتقديم الفاعل على المفعول في رواية ابن السري، ووقع في رواية القطان: «كم يقصر الصلاةَ المسافرُ...»[٨]، والأول أجود.

٢- المغايرة:

وذلك باختلاف الألفاظ والعبارات تغييرًا وتبديلًا، وهو كثير، ومن نماذجه التي توضح أثر رواية ابن السري فيه ما يلي:

أ- وقع في رواية القطان باب «ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع»[٩]، ووقع في رواية ابن السري مختصرًا بلفظ: «القول بعد الركوع»[١٠].

---

(١) [١٤٢ب-١٤٣أ].

(٢) في رواية القطان: «عظام»، ورواية ابن السري أقرب إلى لفظ الحديث، لكن يحتمل أنه من من الناسخ.

(٣) [١٦٧ب].

(٤) «سنن ابن ماجه» (ص٣١٣، ٣٥٥-٣٥٦).

(٥) [١٣٢أ].

(٦) «سنن ابن ماجه» (١٢٨٥، ١٢٨٦).

(٧) [١٠٨ب].

(٨) «سنن ابن ماجه» (ص٢٥١).

(٩) «سنن ابن ماجه» (ص٢١٦).

(١٠) [٨٩ب].

ب- أسند ابن ماجه حديث القلس يوم العيد من طريق «إسرائيل، عن جابر، عن عامر»، هكذا وقع في رواية ابن السري[١]، وأما القطان فقال: «وقع في كتابي: «إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عامر»، وهو خطأ، حدثناه إبراهيم بن نصر، حدثنا أبو نعيم، حدثنا إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وهو الصواب»[٢]. فتبيَّن برواية ابن السري أن غيرَ القطان يرويه عن ابن ماجه على الصواب، فيحتمل أن المخطئَ فيه القطانُ نفسُه، أو أن ابن ماجه أخطأ فيه، ثم رجع إلى الصواب أخيرًا، وعلى كل حال فقد برئ من إطلاق التخطئة وخرج من العهدة.

ج- أسند ابن ماجه حديثًا في صلاة الحاجة عن أحمد بن منصور بن سيار، عن عثمان بن عمر، بإسناده. هكذا وقع في رواية القطان، ونقله عن ابن ماجه جملةٌ من الأئمة اعتمادًا على ذلك، وهو ما أُثبت في عامة مطبوعات الكتاب، إلا أن شيخ ابن ماجه وقع في نسخةٍ عتيقةٍ من رواية القطان: «محمد بن بشار»[٣]، وهذا ما وقع في رواية ابن السري[٤]، فهي مرجح قوي لهذا الوجه، خصوصًا أن رواية محمد بن بشار عن عثمان بن عمر أشهر من رواية أحمد بن منصور عنه، وقد روى ابن ماجه نفسُه بهذا الإسناد أحاديث أخرى، وليس عنده لأحمد بن منصور عن عثمان سوى هذه الرواية المختلف فيها.

د- وبنحو ذلك أن ابن ماجه أسند حديثًا فيه راوٍ سُمي في رواية القطان: «سلمة بن علقمة»، إلا في نسخةٍ عتيقةٍ منه، فسمي: «مسلمة بن علقمة»[٥]، قال قال المزي: «هكذا وقع في النسخ المتأخرة من كتاب ابن ماجه، وكذلك ذكره صاحب «الأطراف»، وذلك وهم، والصواب: مسلمة بن علقمة، كذلك وقع في

(١) [١٣٣ب].

(٢) «سنن ابن ماجه» (ص٢٩٧).

(٣) «سنن ابن ماجه» وحاشية المحقق (١٣٨٥).

(٤) [١٤٢ب].

(٥) «سنن ابن ماجه» وحاشية المحقق (١٣٢٧).

الأصول القديمة، وكذلك وقع في رواية إبراهيم بن دينار عن ابن ماجه على الصواب»[١]، وقد جاء الاسم على الصواب -أيضًا- في رواية ابن السري[٢].

هـ- أسند ابن ماجه حديثًا عن إسماعيل بن توبة، بإسناده، ثم قال في رواية القطان: «هو غريب»[٣]. وأما في رواية ابن السري، فجاءت عبارته بلفظ: «لا يوجد هذا الحديث إلا بقزوين»[٤]، وهذا أدلُّ على الغرابة، وألطف في التعبير عنها، مع كون ابن ماجه قزوينيًّا، وشيخه نزيل قزوين.

و- بوَّب ابن ماجه بابًا في «طلاق العبد»، وأعقبه بباب «من طلق أمةً تطليقتين ثم اشتراها»، هكذا وقع في رواية القطان[٥]، وأما في رواية ابن السري، فجاء الباب الثاني بلفظ: «مَن طلق أمةً[٦] تطليقتين ثم أُعتِقَا»[٧]. ولفظ ابن السري السري أجود وأقرب إلى الحديث الوارد تحت هذا الباب، فإنه في سؤالٍ رُفع إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- عن عبدٍ طلق امرأته تطليقتين، ثم أُعتِقَا، أيتزوجها؟ وعليه يكون المراد بقوله في الباب: «مَن طلق أمةً...» أي: مِن العبيد، أخذًا من سباقه ولحاقه.

ز- أسند ابن ماجه حديثًا عن علي بن محمد، بإسناده، ثم قال: «سمعت أبا زرعة يقول: هذا حديث علي بن محمد الطنافسي[٨]، وفاتني منه»، هذا نص رواية

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠٠/١١).

(٢) [١٣٥ب].

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٠٧٨).

(٤) [٢١٦ب].

(٥) «سنن ابن ماجه» (ص٤٤٧).

(٦) في الأصل: «أمته»، وهو تحريف.

(٧) [٢١٦ب].

(٨) وفي بعض النسخ: «لم يروه غير الطنافسي».

القطان[١]، وأما رواية ابن السري ففيها: «سمعت أبا زرعة يقول: لم أكتب هذا الحديث عن أحدٍ إلا عن علي بن محمد»[٢]. وهذا اختلاف كبير بين الروايتين؛ إذ يُفهم من الأولى أن أبا زرعة لم يسمعه من الطنافسي، ومن الثانية أنه كتبه عنه، إلا أن تُؤَوَّل الثانية بأن المراد أنه كتبه من حديثه ليسمعه منه، لكن لم يقدَّر له ذلك، وإن كان ذلك خلاف الظاهر، والله أعلم.

(١) «سنن ابن ماجه» (ص٥٥٩).

(٢) [٢٦٨ب].

المبحث الثالث

النسخة

تحتفظ بالأصل الخطي الذي يتضمَّن رواية ابن السري المكتبة السليمانية في مدينة إسطنبول التركية، ضمن مجموعة (طرخان والدة سلطان)، برقم (٥٠).

وتقع النسخة في ٤٥٦ ورقة ذات وجهين، بمسطرةٍ تبلغ ١٧ سطرًا في كل وجه، وبمعدل ١٥-١٧ كلمة في كل سطر.

وهي نسخةٌ خزائنيةٌ متقنةُ الزخرفة والتذهيب بأولها، ومجدولةُ الصفحات بإطارٍ يحيط بالنص في عامة أوراقها، وكُتب داخل الزخرفة في ظَهرية النسخة: «مالكه وصاحبه عبد الملك بن عبد القادر كرماني».

ولم أستطع التعرُّف على المذكور، إلا أن نسبته كرمانيًّا تثبت مشرقية النسخة، وأنها من المخطوطات الفارسية، وهذا ما تشير إليه خصائص الخط، فهو خطٌّ نسخيٌّ مجوَّدٌ دقيقُ الحروف على الطريقة المشرقية، مضبوطٌ بالشكل شبه التام، ويظهر أنه يرقى إلى خطوط القرن التاسع الهجري، فالخطوط المشرقية بهذا النمط في ذلك العصر متوافرة.

وقد كتب الناسخُ جلَّ النسخة بالمداد الأسود، واستعمل الحمرة لتمييز أسماء الأبواب وصيغ الرواية بين كل راوٍ وآخر، وهذا يدل على حرصه على جمال النسخة وحسن مظهرها، مع كونه مُكْلِفًا له في العمل.

ويظهر أن الأصل الذي نقل عنه الناسخُ أصلٌ عتيق، يشير إلى ذلك أمورٌ أبرزها:

١- أنه مقسَّمٌ إلى أجزاء عديدة، نصَّ الناسخ على موضع نهاية الجزأين الرابع والثامن منها[1]. والغالب في نسخ «السنن» المتأخرة أن تكون في جزءٍ واحدٍ أو نحوه.

(١) [١٨٤ب، ٣٥٢ب].

٢- سقوط لفظة «باب» من أغلب أبواب الكتاب، وهذه من أوضح عادات نسخةٍ عتيقةٍ لرواية القطان، مكتوبة سنة ٤٨٥هـ(١).

٣- أنه ذُكر فيه اسم ابن ماجه في مطلع كل إسنادٍ من أسانيد أول ٣٠ ورقة من الكتاب، وهذه عادة الأصول القديمة، وأما المتأخرون فيحذفون المؤلف من الأسانيد غالبًا، ويبتدئونها بروايته عن شيوخه.

ورغم جودة خط الناسخ ووضوحه إلا أنه لم يكن من الإتقان بالدرجة المُرضية، بل تكثر عنده الأخطاء والتصحيفات التي ربما تكتشف بمجرد النظر، مثلما كتب «أخبرنا» مكان «ابنا»، ظانًّا أن تثنيةَ «ابن» اختصارٌ لصيغة الرواية(٢)، ووقع في أسقاطٍ يظهر أنها بسبب نقص بعض الأوراق من أصله الذي ينقل عنه، لكنه لم يفطن لذلك، بل جعل الكلام متَّصلًا دون فصلٍ ولا تنبيه(٣).

وقد حاول الناسخ تصحيحَ نسخته، إذ توجد العديد من الإلحاقات والتصحيحات على حواشي النسخة، لكنها لم تشفع لها لبلوغ رتبة الإتقان، ويبدو أنها كانت مقابلةً عجلى، أو محدودةَ المواضع، أو أنها مواضعُ انتبه الناسخ إلى ما فيها أثناء النسخ فحسب، لا بالمقابلة.

ومع ذلك فإن النساخ غير المتقنين يحاولون غالبًا نقل الخط كما هو، فإن لم يستطع أحدهم قراءةَ الكلمة رسمها رسمًا كما يراها، ويستطيع الباحث المتقن معرفةَ وجه الصواب من الكلمة باستعمال قواعد قراءة النصوص وتصحيحها. ومن هنا فعدم إتقان النسخة ليس عيبًا فيها إلا عندما يعتمدها من لا يميز التحريف والتصحيف، ولا يتحقَّق ضبط النصوص وتقويمها.

---

(١) هي نسخة المكتبة السليمية بأدرنة.

(٢) [٢٣٦أ، ٢٧٠ب].

(٣) [٤٢٣ب، ٤٥٢أ].

الخاتمة

أما بعد حمد الله وسؤاله التوفيق والسداد، فقد ألقى هذا البحث الضوء على رواية جديدة من أحد الأصول الحديثية الستة: «سنن ابن ماجه»، ويمكن الخلوص منه إلى ما يلي:

١- وصلت إلينا من «سنن ابن ماجه» الرواية المشهورة له، وهي رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان عن ابن ماجه، إلا أن للكتاب رواياتٍ أخرى، بعضها كان موجودًا خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين، ولم يصل إلينا اليوم منها -على وجه الجزم- سوى روايةٍ جديدةٍ لم تكن معروفة من قبل، وهي رواية أبي سهل أحمد بن محمد بن السري[1].

٢- لم يمكن التعرُّف على ابن السري بأكثر من كونه روى «سنن ابن ماجه» عنه، وروى عن الحافظ أبي بكر الصغاني (ت ٢٧٠هـ)، إلا أن ذلك لا يضر الاستفادة من روايته؛ لأنها روايةٌ لكتاب محفوظ معروف، ولأن غالب رواة هذا الكتاب عن مؤلفه غير معروفين؛ نظرًا لعدم اشتهاره في الحواضر العلمية غير المشرقية، ومع ذلك فقد اتَّكأ على بعضهم الحافظان المزي وابن حجر العسقلاني لتحرير أسانيد الكتاب وألفاظه.

٣- لم ترد في رواية ابن السري أي زيادة من زيادات أبي الحسن القطان على «سنن ابن ماجه»، بل اختلفت معها في مواضع كثيرة، وزادت عليها أشياء، وأسقطت منها أشياء أخرى، وهي مع ذلك تختلف مع ما نقله المزي وابن

(١) توجد قطعة مبتورة الطرفين من «السنن»، تمثل النصف الثاني منه، محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي بمدينة إسطنبول التركية، برقم (٣٢٨)، وهي قطعة قديمة ترقى إلى القرن الثامن الهجري، ويظهر أنها من غير رواية القطان، إذ لم أر فيها زياداته على الكتاب، ووجدتها تخالف روايته في مواطن عديدة، وتوافق رواية ابن السري غالبًا، إلا أنها ربما خالفتها أحيانًا. ويحتاج القطع في أمر هذه النسخة إلى بحثٍ مستقصٍ مستقل.

حجر عن روايتي إبراهيم بن دينار وسعدون عن ابن ماجه، فهي رواية مستقلة عن الجميع دون شك.

٤- سمع ابن السري كتاب «السنن» من مؤلفه ابن ماجه في بلدِهِ (قزوين)، في السنة التي توفي فيها (٢٧٣هـ)، فهي رواية من أواخر روايات الكتاب.

٥- أورد ابن السري في الكتاب رواياتٍ يسيرةً له عن غير ابن ماجه، وزادت روايته زياداتٍ عديدةً على رواية القطان، منها أحاديث كاملة، وتعليقات وتعليلات لابن ماجه ولغيره، وألفاظ في الأسانيد والمتون، وتبويبات.

٦- حُذفت من رواية ابن السري بعض الأحاديث، ومن أبرزها الحديث الوحيد في الكتاب لمحمد بن سعيد المصلوب، وبعض الألفاظ والتبويبات.

٧- اختلفت رواية ابن السري ورواية القطان في مواطن عديدة، منها بالتقديم والتأخير في الأبواب والأحاديث والألفاظ، ومنها بالمغايرة والإبدال في التبويبات والأسانيد والتعليقات.

٨- وصلت إلينا رواية ابن السري في مخطوط فارسي يرقى إلى القرن التاسع الهجري، ويترجح أنه منقول عن أصل عتيق، وهذا متوائم مع ما ذكره العلماء من أن لـ«سنن ابن ماجه» طرقًا كثيرةً في بلاد المشرق، وإن لم ينتشر في غيرها.

ومن خلال هذه النتائج يوصَى بالعمل الجاد على ما يلي:

١- التحقُّق من روايات النسخ الخطية للكتب المسندة كافةً، خصوصًا ما ضاق مخرجه وقلَّت رواياته عن مؤلفه، فإنه قد يوجد في هذه النسخ روايات جديدة مهمة.

٢- اعتماد رواية ابن السري في تحرير «سنن ابن ماجه»، وتحقيق أبوابه وأسانيده ومتونه، ومناقشة بعض الانتقادات الموجهة إليه، خصوصًا وهي من أواخر روايات الكتاب عن مؤلفه.

٣- إجراء مقابلة مستقصية لتوضيح الفروق بين رواية ابن السري ورواية القطان كاملةً، مع التمييز بين أخطاء الناسخ وفروق الرواية.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات:

١- الإشراف على معرفة الأطراف، لابن عساكر. نسخة مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية بالمدينة المنورة، مجموعة المحمودية (٤٩٧).

٢- سنن ابن ماجه، نسخة المكتبة السليمانية بمدينة إسطنبول التركية، مجموعة طرخان والدة سلطان، رقم (٥٠). ونسخة المكتبة السليمية بمدينة أدرنة التركية، رقم (٩٩٧). ونسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم (٢٢٢٥). ونسخة مكتبة فيض الله أفندي بمدينة إسطنبول التركية، رقم (٣٢٨).

ثانيًا: المطبوعات:

٣- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، للعلائي. تحقيق: مرزوق الزهراني. ط١، ١٤٢٥هـ. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. ط١، ١٤٠٩هـ. مكتبة الرشد، الرياض.

٥- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان. تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط١، ١٤١٨هـ. دار طيبة، الرياض.

٦- تاريخ دمشق، لابن عساكر. تحقيق: عمر العمروي. ١٤١٥-١٤٢١هـ. دار الفكر، بيروت.

٧- التاريخ الكبير، للبخاري. تحقيق: محمد الدباسي ومركز شذا. ط١، ١٤٤٠هـ. الناشر المتميز، الرياض.

٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط٢، ١٤٠٣هـ. الدار القيمة، بومباي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٩- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي. تحقيق: عزيز الله العطاردي. ١٤٠٤-١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠- تعدد روايات الكتاب الحديثي وأثره، لمحمد بازمول. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع٣٥ (رجب، ١٤٢٢هـ)، ص٧٢-١٢٧.
١١- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل = مطبوع بأول: الجرح والتعديل.
١٢- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة. تحقيق: شريف التشادي. ط١، ١٤٣٥هـ. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة.
١٣- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط٢، ١٤٤٣هـ. جمعية دار البر، دبي.
١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي. تحقيق: بشار عواد. ١٤٠٣-١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٥- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١-١٣٧٣هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
١٦- حاشية السندي على ابن ماجه. د.ط. د.ت. دار الجيل، بيروت.
١٧- الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عمرو سليم. ط١، ١٤٢٢هـ. دار ماجد عسيري، جدة.
١٨- زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه، لمسفر الدميني. ١٤١٠هـ. د. ن.
١٩- السنن، لابن ماجه. تحقيق: عصام هادي. ط٢، ١٤٣٥هـ. دار الصديق، الجبيل (وإلى هذه الطبعة العزو عند الإطلاق). وتحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٥هـ. دار التأصيل، القاهرة.
٢٠- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي. تحقيق: أحمد الغامدي. ط٨، ١٤٢٣هـ. دار طيبة، الرياض.
٢١- شرط القراءة على الشيوخ، لأبي طاهر السلفي. تحقيق: محمد زريوح. ط١، ١٤٢٩هـ. دار التوحيد، الرياض.

٢٢- شروط الأئمة الستة، لابن طاهر المقدسي. ط١، ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، لابن طاوس. ط ١٤٠٠هـ. مطبعة الخيام، قُم.

٢٤- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لابن الجوزي. تحقيق: عبد العزيز الصاعدي. ط١، ١٩٩٣م. د.ن.

٢٥- الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدسي. تحقيق: شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٧هـ. الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن والسنة وعلومهما، الكويت.

٢٦- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، برواية إسحاق بن منصور. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢٥هـ. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٧- مسند البزار (مطبوع باسم: البحر الزخار). تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد. ط١، ١٤٠٩-١٤٣٠هـ. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٨- مناقب الشافعي، للبيهقي. تحقيق: السيد صقر. ط١، ١٣٩٠هـ. دار التراث، القاهرة.

٢٩- منتخب من كتاب معرفة الألقاب، لأبي بكر الشيرازي، انتخاب ابن طاهر المقدسي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٢هـ. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٣٠- منتقى من كتاب النهي عن الهجران، لإبراهيم الحربي، انتقاء ابن طولون. تحقيق: محمد السريّع. مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني بالعراق، ع٦٦ (٢٠٢١م)، ص٣٥٧-٤٢١.

٣١- منهج الإمام ابن ماجه، لفاضل الرقي. ط١، ١٤٣٥هـ. دار أطلس الخضراء، الرياض.
٣٢- نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالعزيز السديري. ط١، ١٤٠٩هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
٣٣- النكت الظراف، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط٢، ١٤٠٣هـ. المكتب الإسلامي، بيروت (بحاشية: تحفة الأشراف).
٣٤- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: ربيع هادي عمير. ط٣، ١٤١٥هـ. دار الراية، الرياض.

* * *